التراث الثقافي والجرائم الوحشية

تحرير جيمس كونو وتوماس ج. ويس

تمهيد — إرينا بوكوفا

مقدمة وشكر — جيمس كونو وتوماس ج. ويس

List of Abbreviations

مقدمة: التراث الثقافي والجرائم الوحشية — جيمس كونو وتوماس ج. ويس

الجرائم التي تستهدف بشكل استراتيجي التراث الثقافي غير المنقول، المعترف بها ولكن التي غالبًا ما يتم تجاهلها، تلقى سخطًا عالميًا. ويُظهر التاريخ أنه من المستحيل عمليًا فصل الهجمات على التراث الثقافي والهجمات على الشعوب.

ملخص: في يناير/كانون الثاني 2020، هدد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، بشن هجمات على مواقع ثقافية من أصل 52 هدفًا في حال انتقمت إيران لاستهداف أحد أبرز جنرالاتها، اللواء قاسم سليماني. وقال ترامب إن الولايات المتحدة حددت أهدافًا "على مستوى عالٍ ومهمة لإيران وللثقافة الإيرانية". لاقى ذلك التصريح استهجانًا عالميًا، حيث أشارت الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومسؤولون أمريكيون إلى أن واشنطن وقّعت على اتفاقية عام 1954 التي تُعنى بحماية الممتلكات الثقافية في حال اندلاع نزاع مسلّح. لاستهداف التراث الثقافي تاريخ طويل، ومن الأمثلة الحديثة لذلك "جسر موستار" في البوسنة والهرسك، وتمثالا بوذا في باميان في أفغانستان، وأضرحة في تمبكتو في مالي، والآثار اليونانية/الرومانية في تدمر في سوريا. تطرح هذه المقدمة السؤال التالي: ماذا لو أن مسودة اتفاقية عام 1948 لمنع الإبادة الجماعية التي صاغها رافائيل ليمكين أبقت على المقترح الأصلي بإدراج الإبادة الثقافية، إلى جانب الإبادة الجماعية للبشر؟ تناقش الدراسة "قيمة" التراث الثقافي، وسبب استهدافه المتكرر، والتبعات الإنسانية لمثل هذه الهجمات الضارية، ومبادئ القانون الدولي. وتتبنى المقدمة الدروس المفاهيمية والسياسية لمبدأ "المسؤولية عن الحماية" (R2P). والفرضية التي يقوم عليها هذا الكتاب هي أن الهجمات على التراث الثقافي مرتبطة بشكل شبه حتمي بالهجمات على السكان المستهدفين وهي في صميم الحملات العسكرية وأعمال العنف ضد المجموعات الإثنية والدينية. وكلاهما متعمَّدان ويستحيل فعليًا الفصل بينهما. ففي نهاية المطاف، يسعى هذان الأمران إلى القضاء على الشعب والتراث الثقافي الذي يُمثل هويته.

الجزء 1. التراث الثقافي والقيم

مقدمة — جيمس كونو وتوماس ج. ويس

1. منْ نحن؟ الهوية والتراث الثقافي — كوامي أنطوني أبّياه

في مقطع من كتاب "*The Lies That Bind*" (الأكاذيب الملزمة) يشرح كوامي أنطوني أبّياه كيف أن مفهوم الهوية "الغربية" شكّل الأساس للتسلسل الهرمي والتراتبية وهياكل السلطة. حيث يقول في الكتاب إن فكرة الثقافة الغربية هي عبارة عن بنية حديثة، وسردية ضخمة "من أفلاطون إلى الناتو (حلف شمال الأطلسي)" تناقض تعقيد الممارسات والكيانات الثقافية.

ملخص: ما هو العالم المعروف بمصطلح "الغرب"؟ ما الذي يعني أن تتبنى هوية "الثقافة الغربية"؟ في مقطع من كتابه "*The Lies That Bind*" (الأكاذيب الملزمة) يشرح كوامي أنطوني أبّياه كيف أن مفهوم الهوية "الغربية" شكّل الأساس للتسلسل الهرمي والتراتبية وهياكل السلطة. ففكرة الثقافة الغربية تمثّل بنية حديثة، وسردية ضخمة "من أفلاطون إلى الناتو (حلف شمال الأطلسي)" وفي مسار موازٍ لما سبقها من مفاهيم العالم المسيحي وأوروبا. ورغم أن هذا الكتاب يركّز على حماية التراث الثقافي غير المنقول، إلا أن أبّياه يُذكرنا بوجوب اعتبار أن كافة الممارسات والكيانات الثقافية هي متحركة وعرضة للتغيير ومعقَّدة بشكل غير محدود، وهي في نهاية المطاف منيعة أمام الملكية من طرف جماعة واحدة.

2. ما الذي يجعلنا نهتم بقيمة التراث الثقافي؟ — نيل ماكغريغور

لربما نتمكّن من فهم سبب اهتمام الشعوب بقيمة التراث الثقافي في حال دراستنا للسبب الذي كثيرًا ما يجعلهم يختارون تدميره. عبر تقديم أمثلة من إنجلترا وبولندا وليتوانيا وألمانيا، يسبر هذا الفصل كيف أن حالات حديثة من إنشاء وتدمير مواقع تراث ثقافي في أوروبا الحديثة قد يسلّط الضوء على سُبل يمكن عبرها منع خسارات مستقبلية أو التخفيف من حدّتها.

ملخص: لربما نتمكّن من فهم سبب اهتمام الشعوب بقيمة التراث الثقافي في حال دراستنا للسبب الذي كثيرًا ما يجعلهم يختارون تدميره. عبر تقديم أمثلة من إنجلترا وبولندا وليتوانيا وألمانيا، يسبر هذا الفصل كيف أن حالات حديثة من إنشاء وتدمير مواقع تراث ثقافي في أوروبا الحديثة قد يسلّط الضوء على سُبل يمكن عبرها منع خسارات مستقبلية أو التخفيف من حدّتها. يوفر التراث الثقافي للمجتمعات سرديات مشتركة تسمح لها بالصمود والازدهار. وبينما يُعتبر التراث الثقافي إلى حد بعيد غير ملموس، إلا أن جانبًا مهمًا من التراث الثقافي الملموس غالبًا ما يتعلق بالسرديات التي ترتئي المجتمعات، محلية كانت أم عالمية، أن تربطها به، أكثر من كونها متعلقة بالتراث المادي نفسه. ويُفسر ذلك السبب وراء كون التراث الثقافي عرضة للخطر في معظم الحالات عندما تتغير السرديات المجتمعية، أو عندما يتحوّل عمل من التراث الثقافي ما إلى محور تركيز سرديات متناقضة. والأمر المشجّع هو أن هذه الدراسة تُظهر أن الدمار لا يُمثل بالضرورة نهاية القصة.

3. الهجمات على التراث الثقافي، دروس من التاريخ — هيرمان بارزينغر

شهد التاريخ على امتداده تدميرًا مقصودًا للتراث الثقافي. وبينما تختلف دوافع ذلك، إلا أنه عادة ما يكون للعوامل الاقتصادية دور في ذلك الخليط من الأسباب، بينما كانت الدوافع السياسية هي الأبرز في الحقب القديمة. وفي الفترة الأخيرة، أصبحت الإبادة الجماعية الثقافية مرافقة للجرائم الوحشية في السياق الاستعماري الأوروبي، وتبدو شائعة كذلك في معظم الحالات التي جرت في القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين عندما أصبحت الشعوب وهويتها الثقافية بمثابة أهداف رئيسية.

ملخص: يسبر هذا الفصل تاريخ التدمير المقصود للتراث الثقافي بدءًا من العصور القديمة وصولًا إلى يومنا هذا. ويُحلل الظروف والدوافع السياسية والدينية والاجتماعية والعرقية وغيرها التي تدفع نحو تدمير المقتنيات الثقافية وطمس التراث الثقافي. ومن بين الروابط ذات الأهمية الخاصة، تلك المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الوحشية التي يتم اقترافها بحق السكان المدنيين. تتم دراسة هذه الروابط عبر حالات من العصور القديمة وصولًا إلى حرب الأيقونات البيزنطية، وحرب الأيقونات إبان فترة الإصلاح البروتستانتي، والعصر الاستعماري الأوروبي، والثورتان الفرنسية والروسية، والحقبة النازية التي شهدت مستويات غير مسبوقة من الطمس الممنهج للثقافة والإنسانية. ومن بعدها، نسلّط الضوء على جرائم الخمير الحمر في كمبوديا والتطهير العرقي والثقافي في حروب البلقان. وأخيرًا، شهدنا على مستوى جديد من الضراوة في إبادة التراث الثقافي والإنسانية التي استغلتها ما تُسمى "الدولة الإسلامية في العراق والشام" لغايات دعائية أمام أنظار العالم.

4. التراث الثقافي في العصور القديمة المتأخرة — غلين وارن باورستوك

تمثّل العصور القديمة المتأخرة نموذجًا لتدمير التراث والجرائم الوحشية. وبينما توجد العديد من الأمثلة المأساوية لتلك الويلات في العصور القديمة، بما في ذلك تسوية مدينة كورنثة بالأرض، حصلت بعض الجرائم الوحشية في الفترة التاريخية التي تلت ذلك. ويتوجب علينا أن نتساءل عن السبب في ندرة أو عدم حصول مثل هذه الأعمال لفترة من الزمن عقب تدمير شنيع للتراث وقتل جماعي.

ملخص: تمثّل العصور القديمة المتأخرة نموذجًا لتدمير التراث والجرائم الوحشية. وتأتي هذه الفترة التاريخية عقب العصور القديمة التي شهدت نماذج مأساوية لمثل تلك الأفعال، بما في ذلك تسوية مدينة كورنثة بالأرض وقتل 8 آلاف شخص في يوم واحد في الأناضول. لكن عقب دمار القدس، لم تحصل أعمال مروعة على هذا الشكل في الإمبراطورية الرومانية، رغم بعض حوادث التطرّف (كحادثة قتل هيباتيا). ويتوجب علينا أن نتساءل: ما السبب الذي أدى إلى هذا التغيير الواضح؟ ما الذي حرّض على

حدوث مثل هذا العنف؟ نتيجة وباء الطاعون في القرنين الثالث والسادس الميلاديين حدث تراجع في الدمار والجرائم الوحشية، بينما أدى الدين – والمسيحية بشكل رئيسي – إلى تفشي ذلك عند حصول الدمار والجرائم الوحشية.

5. التراث المدوَّن للعالم الإسلامي — سابين شميدكي

تراث المخطوطات الإسلامية عرضة للخطر بأشكال عديدة، ولاسيما التعامل غير المناسب معها والسرقة والظروف المناخية السيئة والتدمير المتعمّد. وقد تكررت في العقود الأخيرة حالات للتدمير المتعمد للمخطوطات الإسلامية، ويستمر بيع المخطوطات الإسلامية ذات الأصل المبهم إلى مجموعات خاصة. ودمار التراث الثقافي للعالم الإسلامي يمثّل فاجعة لا يمكن تخيّل أبعادها، بحيث أن الكتب ومكتبات المخطوطات هي من بين التجليات الثقافية والمؤسسات الأكثر تضررًا.

ملخص: يُشكل التراث المدوَّن للعالم الإسلامي إرثًا أكبر مما يمكن تخيّله، وجانب كبير من الثقافة المدوَّنة للعالم الإسلامي لا تزال إلى يومنا هذا محفوظة ضمن مخطوطات. ولا يزال تراث المخطوطات الإسلامية عرضة للخطر بأشكال عديدة، ولاسيما التعامل غير المناسب معها والتعرّض للضوء والسرقة والظروف المناخية السيئة والتدمير المتعمّد. وقد تكررت في العقود الأخيرة حالات للتدمير المتعمد للمخطوطات الإسلامية. وشمل ذلك تفجير مكتبات ومتاحف في كوسوفو والبوسنة على يد القوميين الصرب عام 1992، ونهب وتدمير مكتبات مهمة للمخطوطات في العراق عقب حرب الخليج عام 1991، ومجددًا عند الغزو والاحتلال منذ عام 2003. تُشكّل الطائفية مصدرًا آخرًا يهدد جوانب من التراث الثقافي الإسلامي: حيث يتم استهداف مكتبات تضمّ مخطوطات يُنظر إليها على أنها تضمّ وجهات نظر مختلفة، وينطبق الأمر نفسه على المعالم التاريخية التي دمرها متطرفون مسلمون في العقود الماضية كمحاولة منهم "لتطهير" الإسلام.

6. تقدير قيمة إرث تراثنا الثقافي — إسماعيل سراج الدين

للتراث الملموس وغير المنقول، كالصروح والأحياء التاريخية، قيمة مهمة كامنة يمكن احتسابها. تتوفر في متناول يدنا منهجيات صارمة لمساعدتنا على تحديد قيمة تراثنا الثقافي، وهو ما يؤكد على مدى خطورة الهجمات المعادية على التراث الثقافي، والمدى الذي يجب أن يذهب إليه العالم في سبيل حمايتها.

ملخص: يرتبط العلماء والأفراد بتراثهم الثقافي، الذي يساعد على رسم معالم هويتهم ويساهم في تكوين احترامهم لذواتهم. والأفعال المقصودة للمجموعات المسلحة غير التابعة للدول أو الميليشيات أو الحكومات الاستبدادية أو الجيوش الغازية في الهجوم على التراث الملموس وغير الملموس تؤدي إلى إلحاق ضرر يفوق بكثير الدمار المادي الذي تتسبب به. ومثل هذه الأفعال هي عبارة عن إبادة جماعية ثقافية واجتماعية. ولهذا تصبح الجهود لتحديد قيمة التراث الثقافي مفيدة لجهة تقييم التكلفة الهائلة لدماره. يوجد في متناول يدنا تقنيات مناسبة لتحديد قيمة الاستخدام وقيمة عدم الاستخدام، وكذلك القيم الملموسة وغير الملموسة. ومن شأن ذلك أن يساعدنا على تقدير أهمية تراثنا الثقافي، الذي يقوّي فخرنا وثقتنا بأنفسنا. فأولئك الذين يتمتعون بروابط قوية وحيوية مع ماضيهم هم في الموضع الأنسب لرسم معالِم مستقبلهم.

الجزء 2. التراث الثقافي تحت الحصار حالات حديثة

مقدمة — جيمس كونو وتوماس ج. ويس

7. تراث الإيغور في ظل حملات "التطرف ضد الدين" من قِبل الصين — راشيل هاريس

تدمير الصين واسع النطاق للتراث الديني للإيغور يُقدَّم للعالَم الخارجي باعتباره جانبًا ضروريًا من حملاتها لمكافحة الإرهاب. ولكنه فعليًا يمثّل هجومًا جوهريًا على ثقافة وهوية الإيغور، وجزءًا من جهود لفرض تهدئة شاملة في منطقة شينجيانغ سعيًا لتحقيق أهداف اقتصادية وجيوسياسية أكبر.

ملخص: تمّ على مدى السنوات القليلة الماضية تحويل منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم إلى دولة بوليسية ذات إجراءات أمنية مشددة، حيث يتم احتجاز ما يُقدر بإجمالي 1.5 مليون مواطن مسلم من تركستان الشرقية، وهم عرضة لأنظمة تعسفية على مستوى التلقين العقائدي والعمالة القسرية. توضّح الصين أفعالها باعتبارها استجابة ضرورية للإرهاب المتطرف، بينما يُصنف مراقبون دوليون وحكومات عالمية هذه السياسات باعتبارها إبادة جماعية. إلا أن مقاربة الصين للتراث في هذه المنطقة تندرج بشكل كامل في إطار الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة. فقد تم تدمير التراث الديني للإيغور – من مساجد ومقابر وأضرحة – وهي مواقع تكمن قيمتها الأساسية في مجموعة معقدة من المعاني التاريخية، وأشكال التواصل الاجتماعي، وأوجه التعبير الديني والثقافي المحيط

بها. ويُمثل دمارها هجومًا جوهريًا على ثقافة وهوية الإيغور، وجزءًا أساسيًا من جهود استيعاب وفرض تهدئة في المنطقة سعيًا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والجيوسياسية لـ "مبادرة الحزام والطريق".

8. عندما يكون السلام هزيمة، تتضرر علمية إعادة الإعمار: "إعادة بناء" التراث في مرحلة ما بعد النزاع في سريلانكا وأفغانستان — كافيتا سينغ

عملية إعادة البناء الثقافية بعد النزاعات قد تتحول إلى أداة يمكن من خلالها للقوي أن يُعزز قبضته على البلاد ويعمّق تهميش الأقليات. تتم دراسة هذه الظاهرة هنا فيما يتعلق بكل من "جفنا" في سريلانكا و"باميان" في أفغانستان.

ملخص: تأخذ عملية إعادة البناء الثقافية في حقبة "ما بعد النزاع" في سريلانكا وأفغانستان مسارًا مثيرًا للقلق في المناطق التي تهيمن عليها أقليات دينية أو عرقية. يتم استقصاء هذا الأمر في سريلانكا بما يتعلق بشبه جزيرة جفنا في شمال البلاد التي تُعتبر موطن معظم التاميل الهندوس في البلاد، ووادي باميان في أفغانستان الذي تعيش فيه أقلية الهزارة الشيعية. في هذه الحالة، أصبحت عمليات إعادة البناء وترميم التراث – التي تهدف أصلًا إلى إصلاح الضرر في المجتمع – بمثابة أدوات يستمر من خلالها طرف واحد في الهيمنة على الآخر. ففي سريلانكا، تستخدم حكومة الأكثرية كافة الأدوات الموجودة في متناول يدها من أجل "استعادة" الإرث الذي يعزز تقويض أقلية التاميل. وفي أفغانستان، فإن المنظمات الدولية التي قَدِمت للمساعَدة عقب حقبة طالبان ساهمت – بغير قصد – في لعبة قوة دقيقة بين الحكومة المركزية وأقلية عرقية لطالما كانت على هامش الحياة الأفغانية.

9. تدمير استعراضي: إيديولوجية "داعش" (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) والحرب على التراث في العراق — جيل ج. ستين

بين عامي 2013 و2019، شنّ داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) حملة عنيفة في أرجاء سوريا والعراق في إطار نموذج خطير جديد من "التدمير الاستعراضي"، وهو عبارة عن مزيج مدروس من الإبادة الجماعية الثقافية والمادية، مع الترويج له حول العالَم من خلال الإنترنت. وقد نفّذ داعش أفعاله باعتبارها فرضًا دينيًا يستهدف الناس وصروح التراث الثقافي.

ملخص: تزامن صعود "داعش" (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) وتوسعه في أرجاء سوريا والعراق مع تنفيذ هجمات ودعاية على نطاق واسع تستهدف المجموعات الدينية والتراث الثقافي، ونشرها من خلال نموذج خطير جديد من "التدمير الاستعراضي". كان التدمير الاستعراضي للصروح والمواقع بمثابة استراتيجية موجهة للعامة مدروسة بعناية تم نشرها عبر الإنترنت للإبادة الثقافية المترافقة مع أفعال إبادة جماعية. كانت حرب داعش على البشر والجماد فعالة لكونها مدمجة في نظام متكامل يجمع بين إيديولوجيا دينية وأجندة سياسية وعنف مفرط، وكل ذلك تم تضخيمه وتكثيفه من خلال الإنترنت. تمت إعادة صياغة الإجراءات السياسية باعتبارها أفعالًا دينية متسقة مع التفسير الجهادي لداعش للإسلام السلفي ورسالته بالعودة لرؤية مثالية للإسلام بأولى وأنقى أشكاله. ورغم أن خلافة داعش تعرضت للتدمير ككيان سياسي، إلا أن نموذجها من العنف الكاسح يمثّل شكلًا قابلًا للتكيف بدرجة كبيرة، وهناك مخاطر من محاكاته حول العالم على يد مجموعات أخرى مسلحة غير تابعة للدول.

10. دمار حلب: أثر الحرب السورية على إحدى مدن التراث العالمي — فرانشيسكو باندارين

تعرّضت حلب لدمار هائل خلال الحرب السورية بين عامي 2012-2016 عندما كانت المدينة مركز اشتباكات ضخمة بين قوات الحكومة السورية والمعارضة. يقدّم هذا الفصل سردًا لتطور الحملة العسكرية ويُقيّم كلًا من الدمار الذي خلّفه النزاع، والقيود التي يعاني منها النظام العالمي لحماية التراث.

ملخص: تعرّضت المدن والمواقع السورية لدمار هائل خلال الحرب التي امتدت عشر سنوات بين عامي 2011 و2020. والوضع الأسوأ هو في حلب، هذه المدينة التي تعرّضت للدمار خلال النزاع بين عامي 2012 و2016. تأثر السكان بذلك على نظام واسع، حيث غادر مليونا شخص المدينة، وسقط أكثر من خمسة وعشرون ألف قتيل. وقد تعرّضت كافة مناطق المدينة لضرر جسيم وأهم ما فيها من صروح وأسواق وخانات ومساجد. كما تعرّضت الوحدات السكنية لضرر بالغ، بينما حُرم السكان من الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية. يستعرض هذا الفصل تطوّر النزاع، وتأثيره على البنى الاجتماعية والمادية للمدينة، ودمار تراثها الثقافي المهم، والدور الذي اضطلعت به الأطراف الوطنية والدولية خلال الحرب. وأخيرًا، يُقدّم الفصل تقييمًا للوضع الحالي، والقيود التي يعاني منها النظام العالمي لحماية التراث خلال النزاعات.

11. تراث حمص الضائع: من تدمير المعالم إلى تدمير المعنى — مروة الصابوني

بفضل الحرب فقط، ظهرت مدينتي المغمورة في الأخبار الدولية. لكن حمص لم تكن دومًا مغطاة برماد الدمار. فقد كان لها نصيبها من المجد كمدينة قديمة أنجبت ملكة حكمت روما. يسود الغموض الظروف المحيطة باضمحلال مجدها، وهو ما يكمن بالذات في دمار مبانيها.

ملخص: خلف كل عملية خلق هناك معنى كامن أدى إلى وجود الشيء. ومن هنا، فإن الدمار المادي للمباني يشتمل كذلك على دمار غير مرئي، ألا وهو معناها. يناقش هذا الفصل تلك المعاني التي غالبًا ما يتم إغفالها في إطار عمليها الترميم والحفظ، ويُحاجج بأن السؤال عن كيفية الحفاظ على المواقع وتكوين إرثها يتعلق حُكمًا بما يتم حفظه والسبب في ذلك. وهذه مسألة تتعلق حتمًا بالقيم، ويمكن بسهولة الإفراط في تبسيطها (إلى مجرّد مسألة هوية دينية) أو الإفراط في تعقيدها (إلى نقاش متعلق بالأهمية التاريخية). يسعى هذا الفصل إلى الوصول لأرضية مشتركة في فهم قيمة التراث من خلال دراسة حالة حمص، ثالث أكبر مدينة في سوريا، ومحافظتها الوسطى التي تعرّضت لضرر هائل خلال الحرب السورية. ومن خلال العودة إلى نشأة المدينة فيما يتعلق بطبيعتها الجغرافية وتصنيفها وقيمها الثقافية والدينية، قد تكون هناك فرصة لعملية إعادة البناء وحفظ تراثها المعرَّض للخطر، وإلا سيكون مستقبلها مظلمًا.

12. إعادة البناء، منْ يتخذ القرار؟ — فريدريك ديكناتل

بدأت عملية إعادة بناء سوريا منذ عام 2021، رغم عدم انتهاء الحرب الأهلية والافتقار الحاد للتمويل لبناء البلد الممزق. تهيمن حكومة الرئيس بشار الأسد على إعادة البناء لتعزيز سلطتها وإظهار صورة الانتصار التي حجبت ضعفها الكامن بعد أكثر من عقد على الحرب.

ملخص: كيف ستسير عملية إعادة البناء في سوريا بالنظر إلى الحجم الهائل للدمار الناتج عن حربها الأهلية الطويلة، والمصادر المحدودة والضئيلة، والمصالح الاستبدادية لحكومة الرئيس بشار الأسد؟ تشكل بعض مشاريع إعادة البناء الرمزية والجارية في حلب وحمص ودمشق إجابة مبدئية على ذلك السؤال. وهذه المشاريع التي تروّج لها بشكل كبير السلطات والممولة جزئيًا من جهات راعية أجنبية، تعكس نظرة حكومة الأسد إلى عملية إعادة البناء باعتبارها وسيلة دعائية وأداة لفساد النخبة. فهي تضع بسرعة الأولويات لما سيتم إعادة بنائه، وما لن تتم إعادة بنائه، وهو ما يُظهر نظرة إقصائية لمفهوم "عدالة المنتصِر" بحسب شروط الأسد، وفي الوقت نفسه تجاهل أحياء سكنية شاسعة استولت عليها سابقًا قوات المعارَضة. يعتمد برنامج إعادة البناء الذي تقوم به الحكومة على اصطفاء التراث الثقافي لسوريا. فتحولت مواقع كالمساجد التاريخية في حمص وحلب، التي خضعت لعملية إعادة بناء أو ترميم سريعة، إلى أدوات لحملتها الدعائية. يتردد في عملية إعادة البناء الوليدة في سوريا صدى عملية إعادة البناء المضطربة التي أعقبت الحرب الأهلية في لبنان المجاور، مع تبعات رهيبة لعملية إعادة البناء في دول أخرى خرجت من حروب ونزاعات أهلية.

13. ثقافة المخطوطات في اليمن عرضة للهجوم — سابين شميدكي

التقاليد الأدبية اليمنية الزيدية هي من بين التقاليد الأكثر غنى وتنوعًا في الحضارة الإسلامية. ولكن هذا التراث الثقافي الثمين عرضة لخطر وشيك يهدده. حماية جزء هام من الإرث الثقافي لليمن والحفاظ عليه وعلى تقاليده الغنية في مجال المخطوطات ستكون أمرًا محوريًا لجهة توفير دعامة قوية للهوية والانتماء لأجيال المستقبل من اليمنيين.

ملخص: التقاليد الأدبية الزيدية هي من بين التقاليد الأكثر غنى وتنوعًا في الحضارة الإسلامية. والجزء الأبرز والأكبر إلى حد بعيد من مجموعة المخطوطات الزيدية موجود ضمن العديد من المكتبات العامة والخاصة في اليمن. ومن المقتنيات الهامة إلى حد كبير أيضًا هي تلك المخطوطات اليمنية الموجودة في الخارج، ولا سيما مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا وإيران والعراق، بالإضافة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ونظرًا لضعف الدراسات المتعلقة بالمخطوطات الزيدية، تتضاعف التحديات الناتجة عن التشتت واسع النطاق للمخطوطات والحالة الكارثية السائدة في اليمن. وما يزيد الوضع سوءًا هو أن مكتبات المخطوطات في اليمن نفسه عرضة لخطر وشيك. حاربت السلطات اليمنية على مدى العقود الماضية عمليات الإتجار غير المشروع بالمخطوطات، كما تعرضت الكثير من المكتبات الخاصة في البلاد لأضرار جسيمة، أو تم نهبها أو تدميرها جراء الاضطرابات السياسية والحرب. يُشكل الصراع المستمر خطرًا محدقًا لا يتربّص بالسكان المحليين فحسب، بل كذلك بالتراث الثقافي، ولا سيما المكتبات الكثيرة الموجودة هناك. حماية جزء هام من الإرث الثقافي لليمن والحفاظ عليه وعلى تقاليده الغنية في مجال المخطوطات ستكون أمرًا محوريًا لجهة توفير دعامة قوية للهوية والانتماء لأجيال المستقبل من اليمنيين.

14. التراث الثقافي المعرض للخطر في مالي: تدمير أضرحة الأولياء في تمبكتو — لازار إلوندو أسّومو

بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2012، قامت مجموعات متطرفة احتلت تمبكتو في مالي بتدمير كامل لإجمالي 14 من أصل 16 ضريحاً لأولياء مدرَجة على قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية

والعلم والثقافة (اليونسكو). يسبر هذا الفصل العملية برمتها، بدءًا من تدمير التراث الثقافي لتمبكتو ووصولًا إلى استراتيجية إعادة البناء.

ملخص: شهدت مالي بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2012، تهديدات خطيرة لتراثها الثقافي الغني. ففي تمبكتو، قامت مجموعات متطرفة احتلت المدينة آنذاك بتدمير كامل لإحمالي 14 من أصل 16 ضريحاً لأولياء مدرَجة على قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بينما تعرّض 3 مساجد لأضرار بالغة، وحُرقت 4,203 مخطوطة. وفي استجابتها لذلك، توجهت الحكومة المالية بالدعوة للمجتمع الدولي لإيقاف هذا التدمير المقصود، وأطلقت اليونسكو حملة لنشر الوعي بخصوص الأهمية الثقافي للأضرحة التي تُجسّد الحياة الاجتماعية والدينية للمجتمعات المحلية. ساهمت اليونسكو كذلك في تبني قرار صدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي يدين بأشد العبارات تدمير المواقع الثقافية والدينية في مالي مع التنويه بالدور المهم الذي تضطلع به المجتمعات المحلية في تسوية الصراع القائم في مالي. كما اضطلعت اليونسكو بدور جوهري بقرار المحكمة الجنائية الدولية في الاعتراف، وللمرة الأولى في تاريخ العدالة الجنائية الدولية، بأن التدمير المتعمَّد للتراث الثقافي يُعتبر بمثابة جريمة حرب. يستعرض هذا الفصل العملية برمتها، بدءًا من تدمير التراث الثقافي لتمبكتو من وجهة نظر المجتمعات المحلية، وصولًا إلى استراتيجية إعادة البناء التي تم تبنيها. كما يحلل الفصل الأسباب الكامنة وراء مثل هذا التدمير الجماعي الذي اعتبرته المجتمعات المحلية بمثابة جريمة وحشية باسم الأيديولوجيا، ويسبر استراتيجية المجموعات المتطرفة في نشر الرعب من خلال التلاعب بضمير الناس وتحويلهم إلى أسلحة بشرية. وأخيرًا، يشرح الفصل السبب في أن عملية إعادة البناء التي قامت بها اليونسكو لم تكن لتنجح لولا أخذها بعين الاعتبار وجهات نظر المجتمعات المحلية.

15. تراث السكان الأصليين المهدد في غواتيمالا — فيكتور مونتيو

عانى شعب المايا على مرّ القرون من حملات عنيفة تمثّلت بالغزو والاستعمار وأشكال استعمارية جديدة من الهيمنة على يد النخبة الحاكمة في غواتيمالا، وهو ما تجلّى خلال الصراع المسلّح الذي اندلع مؤخرًا. يتوجب على المجتمع الدولي فرض ضغوط على الدول للتقيّد بالقوانين السائدة الرامية لحماية التراث الثقافي، ويتوجب تدريب الباحثين من السكان الأصليين وتقديم الدعم لهم من أجل المشاركة في النقاشات الدائرة بخصوص البعثات الأثرية في مواقع المايا.

ملخص: كان للحرب الأهلية الغواتيمالية بين عامي 1960 و1996 تبعات مدمرة على شعب المايا وتراثه، والتي شكّلت استمرارًا لعملية "إبادة المايا" التي بدأت قبل أكثر من خمسة قرون مع الغزو والاستعمار الإسباني. يسبر هذا الفصل المسار التاريخي ويستعرض المخاطر المستمرة التي يتعرّض لها هذا التراث القديم، وذلك من وجهة النظر المميزة لسكان المايا الأحياء الذين لا تزال كافة جوانب تقاليدهم الثقافية تقريبًا غير محمية. يركّز الفصل على الحاجة لتدريب ودعم الباحثين من السكان الأصليين بغية حماية التراث الثقافي للمايا، والحرص على مشاركة أصوات من المايا في النقاشات الدائرة بخصوص البعثات الأثرية في مواقع المايا. وبالإضافة إلى ذلك، يُحاجج الفصل على وجوب فرض المجتمع الدولي للضغط على الدول للتقيّد بالقوانين السائدة الرامية لحماية التراث الثقافي.

الجزء 3. التراث الثقافي والسكان المعرضين للخطر

مقدمة — جيمس كونو وتوماس ج. ويس

16. التطهير الثقافي والجرائم الوحشية — سايمون أدامز

في مناطق نزاعات حول العالم، تقوم مجموعات مسلحة غير تابعة للدول وحكومات بالهجوم على مواقع التراث الثقافي واستهداف الأقليات. وفي مواجهة خطر ما وصفته المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بأنه "تطهير ثقافي"، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية حماية السكان المعرضين للخطر من أولئك الذين يسعون لإبادتهم.

ملخص: في مناطق نزاعات مختلفة حول العالم حاليًا، تستمر مجموعات مسلحة غير تابعة للدول وحكومات بانتهاك القانون الدولي عبر شن هجمات متعمَّدة على مواقع التراث الثقافي واستهداف الأقليات. وفي إطار ما وصفته المديرة العامة السابقة لمنظمة اليونسكو إرينا بوكوفا بأنه عملية "تطهير ثقافي"، تواجه هذه المجموعات من السكان خطر جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية. يركّز هذا الفصل على ثلاثة أمثلة: تدمير تمثالي بوذا في باميان في عام 2001، والهجمات على السكان من مجموعة الهزارة العرقية في أفغانستان؛ وحملة "الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام" بين عامي 2014 و2017 لتدمير ثقافات الأقليات في شمال العراق؛ والجهود المستمرة للحكومة الصينية لطمس ثقافة الإيغور في مقاطعة شينجيانغ.. وفي مواجهة

الاعتداءات الدولية على التراث الثقافي للبشرية، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية حماية السكان المعرضين للخطر من أولئك الذين يسعون لإبادتهم.

17. الاختيار بين حياة الإنسان والتراث الثقافي في الحرب — هوغو سليم

يجب إيلاء أولوية لحياة المدنيين والمقاتلين المتحالفين على التراث الثقافي في الحرب، وذلك رغم القيمة الوجودية العميقة للتراث الثقافي الجوهرية لكينونة الإنسان. وسبب ذلك هو أن هناك إمكانية دائمة للتجديد الثقافي في حياة الإنسان.

ملخص: يستقصي هذا الفصل القيم الأخلاقية ذات الصلة باتخاذ قرارات صعبة في ميدان المعركة بين حماية حياة الإنسان والتراث الثقافي. يستعرض الفصل أولًا السبب الذي يجعل التراث الثقافي مهمًا في الأصل، وبالتالي السبب الذي يجعل هذه الخيارات صعبة، مشيرًا إلى أن سبب ذلك هو أن التراث الثقافي ليس مجرد وسيلة للازدهار الإنساني، ولكنه يتمتّع كذلك بقيمة وجودية في كينونة الإنسان، وهو ما يتجلى في مفاهيم الاعتمادية والهوية والروح العالمية. البُعد الوجودي للتراث الثقافي يفترض عندها طرح السؤال عما إذا كان يتوجب على المدنيين والقوات العسكرية منح الأولوية للحياة أو التراث. ويحاجج الفصل بأنه يتوجب دائمًا أن تفوز حياة الإنسان على التراث في الظروف شديدة الصعوبة لأن هناك إمكانية دائمة للتجديد الثقافي في حياة الإنسان. إلا أن هذا الفوز يجب أن يقترن بثلاثة شروط لتخفيف الخسارة الثقافية: إعادة احتساب تناسب القوة ضد مقاتلي العدو الذين يشكلون خطرًا مباشرًا على التراث الثقافي؛ والسماح للأفراد البقاء في محيط تراثهم الثقافي إن أرادوا ذلك، حتى وإن كان بقاؤهم ذلك يعني موتهم؛ وبذل جهود كبيرة للحفاظ على بقايا تراث الشعوب مع منح الأولوية لحياة الإنسان.

18. حماية الحجر وحماية الأرواح: نظرة إنسانية على حماية التراث الثقافي خلال الحرب — بول هـ. وايز

العلاقة بين تدمير التراث وهلاك الشعوب هي أكثر تعقيدًا على أرض الواقع مما يُفترض تقليديًا، وتتطلّب دراسة عابرة للتخصصات وأكثر تفصيلًا.

ملخص: يُعالج هذا الفصل العلاقة بين تدمير التراث الثقافي وهلاك الشعوب في الحرب. وبينما تساعد هذه الصلة على تبرير حماية التراث، إلا أن النقاش يقوم على تقييم قاعدة الأدلة التي تدعم هذه الصلة. تمت ملاحظة خمسة آليات استقرائية: *"التمهيد"* عندما يُنذر تدمير التراث بهجمات لاحقة على سكان مستضعفين؛ و*"الاستفزاز"* وهو هجمات على التراث للتحريض على صراع عنيف أو تصعيد شِدَّته؛ و*"التوازي"* عندما يحصل تدمير التراث بشكل متزامن مع الهجمات على السكان؛ و*"الإطالة"* وهي تمديد فترة النزاع من أجل المحافظة على الإتجار غير المشروع بمقتنيات التراث؛ و*"الدعاية"* وهي استخدام التراث لتقويض المبادئ الدولية التي تحمي السكان أيضًا. تختلف كل من هذه الآليات في الانتشار وقدرة التأثير في الخطر المباشر على الناس وآثارها غير المباشرة وأصداؤها على صحة الإنسان. والعلاقة بين تدمير التراث وهلاك الشعوب معقدة، وتتطلّب دراسة عابرة للتخصصات وأكثر تفصيلًا.

19. إشراك مجموعات مسلحة غير تابعة للدول في حماية التراث الثقافي — جينيفر م. ويلش

يدرس هذا الفصل المجموعات المسلحة غير التابعة للدول (nonstate armed groups, NSAGs) باعتبارها خطرًا على التراث الثقافي وجهة حامية محتملة له. يضع الفصل التزامات قانونية لهذه الكيانات، ويقترح استراتيجيات لتشجيع ضبط النفس لدى المجموعات المسلحة غير التابعة للدول، بحيث تعتمد الاستراتيجيات على فهم واضح لأهداف هذه المجموعات وتشكيلها وصلاتها مع المجتمع المحلي، بالإضافة إلى استعداد أكبر للانخراط مع أعضائها.

ملخص: يجب اعتبار المجموعات المسلحة غير التابعة للدول (NSAGs) جزءًا حاسمًا من أية استراتيجية تهدف لتعزيز حماية التراث الثقافي في الحالات المعاصرة من النزاعات العنيفة. يبدأ هذا الفصل بالتمييز بين هذه المجموعات بحسب أهدافها وتشكيلها وسلوكها، ويذهب إلى إظهار أنه بينما تشكل بعض من هذه المجموعات خطرًا جديًا على التراث الثقافي، إلا أن غيرها أثبت أنه محوري لجهة حمايتها والحفاظ عليها. كما يؤكد الفصل على أن المجموعات المسلحة غير التابعة للدول لا تنشط في حالة من الفراغ القانوني، بل هي محكومة بأشكال عدة بطيف من الالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي، كما يخضع أعضاؤها للقانون الجنائي الدولي. إلا أن التحدي الرئيسي في حماية التراث الثقافي لا يتعلق بوضع قواعد جديدة لضبط سلوك المجموعات المسلحة غير التابعة للدول، بقدر ما يتعلّق بالحاجة لضمان الامتثال بالالتزامات القائمة. ثم ينتقل الفصل إلى دراسة أدبيات علم السياسية الحديثة فيما يتعلق بسلوك الجهات المتحاربة، بالإضافة إلى مشروع "جذور ضبط النفس" (Roots of Restraint) للجنة الدولية للصليب الأحمر (International Committee of the Red Cross, ICRC)، لاقتراح سبل يمكن من خلالها توجيه أو تغيير سلوك المجموعات المسلحة غير التابعة للدول لتعزيز احترام القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية التراث الثقافي. تقتضي هذه الجهود فهمًا أكثر عمقًا لا يقتصر على آلية العمل الداخلية للمجموعات المسلحة غير التابعة للدول – لتحديد

مصادر السلطة والمعتقدات والتأثير – بل أيضًا المجتمعات المحلية التي تشكّل العديد من هذه المجموعات جزءًا منها. لكن في ختام الفصل تبرز تحديات جسيمة في وجه الجهود الرامية للانخراط مع المجموعات المسلحة غير التابعة للدول. وتشمل آثار سياسات مكافحة الإرهاب التي تفرض قيودًا على القدرة والاستعداد للانخراط في حوار مع مثل هذه الكيانات، بالإضافة إلى الإحجام طويل الأمد للدول والمنظمات التي تتخذ من دول مقرًا لها على القيام بأفعال أو تقديم التزامات تعتقد أنها قد تضفي شرعية على المجموعات المسلحة غير التابعة للدول.

20. بعد انقشاع الغبار: العدالة الانتقالية والهوية في أعقاب الدمار الثقافي — فيليبي ساندز وأشروثا راي

تسود مقاربات مختلفة للقانون الدولي فيما يتعلق بمواضيع الهوية الثقافية والملكية في المجتمعات التي تمر بحالة انتقالية عقب جرائم وحشية جماعية. وبينما لا يمكن لمقاربة واحدة معالجة إجمالي الحقوق الثقافية المتأثرة، إلا أن تلك المقاربات مجتمعة لربما تقدّم فهمًا أكثر شمولًا للصلة القائمة بين التراث الثقافي والهوية.

ملخص: لمن ينتمي التراث الثقافي؟ استمرارية الملكية – من الفرد إلى مجموعة متمايزة ثم إلى البشرية جمعاء – هي مسألة تطرح أسئلة جوهرية بخصوص الهوية ومسؤولية حماية مثل هذا التراث والترويج له، وفي الوقت نفسه إشراك طيف من الحقوق ذات الصلة. فمن المستوى المحلي جدًا وصولًا إلى المستوى المناطقي والوطني والدولي، تستمر دوائر المصالح متحدة المركز ومتداخلة (ومتعارضة في بعض الأحيان) بكوكبة من الادعاءات المتزامنة. يسبر هذا الفصل الادعاءات المختلفة للتراث الثقافي في أعقاب الجرائم الوحشية من منظور القانون الدولي العام. وبينما يركز قانون التراث الثقافي الدولي على حماية المواقع والممتلكات الثقافية دون سياق محدد، يتجنّب مفهوم العدالة الانتقالية غالبًا معضلات الملكية في سبيل الوصول إلى حلول عملية للمجتمعات المعنية. وكل مقاربة من هذه قادرة على منح أولوية أو نزع الشرعية عن ادعاءات أطراف معنية. ومن رحم هذه الجهود المختلفة للتوفيق بين المفاهيم المعقدة للهوية الثقافية والضرر الناتج عن الجرائم الوحشية، تتبلور سردية أكثر شمولًا بخصوص الصلات الراسخة متعددة الطبقات والمعقدة بين التراث الثقافي والهوية.

الجزء 4. التراث الثقافي والقانون الدولي

مقدمة — جيمس كونو وتوماس ج. ويس

21. حماية التراث الثقافي: العلاقات بين الشعوب والأماكن — باتي غريستنبليث

يُعالج هذا الفصل دمار التراث الثقافي غير المنقول خلال النزاعات المسلحة، وإمكانية حمايته عبر تطبيق الأشكال المستجدة من المسؤولية. يرتبط التراث الملموس غير المنقول بالمجتمعات المحلية. وإشراك هذه المجتمعات جنبًا إلى جنب مع الجهات غير التابعة للدول في جهود الحفظ والحماية سيكون له فرص أكبر بالنجاح مقارنة بالمقارَبة التنازلية التي تركّز بشكل كبير على مصالح الدول والمنظمات الحكومية الدولية.

ملخص: يُركز هذا الفصل على دمار التراث الثقافي غير المنقول من وجهة نظر حقوق الإنسان، ويُحاجج بأنه يجب تقييم معنى التراث الثقافي من وجهة نظر المجتمعات الدولية والوطنية والمحلية. ويُلخّص الفصل الأدوات القانونية الدولية القابلة للتطبيق، وتصنيف دمار التراث الثقافي ضمن سياق الجرائم الوحشية الجماعية: الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. ثم يمتد النقاش إلى الشكل المستجد من مبدأ "المسؤولية عن الحماية" (R2P)، ويحلل على وجه الخصوص إمكانية تطبيق الركيزة الثالثة من مبدأ "المسؤولية عن الحماية" من أجل الحفاظ على التراث غير المنقول. لهذه الغاية، يتم تقييم أربعة عوامل من جهة الشرعية والجدوى: التدخل العسكري، والمسؤولية الجنائية، وانخراط جهات غير تابعة للدول، وحماية وصون التراث الثقافي. ويخلُص الفصل إلى أن إشراك المجتمعات المحلية والجهات غير التابعة للدول في جهود الحفظ والحماية سيكون له فرص أكبر بالنجاح مقارنة بالمقارَبة التنازلية التي تركّز بشكل كبير على مصالح الدول والمنظمات الحكومية الدولية.

22. القانون الدولي الإنساني وحماية الملكية الثقافية — بنجامين تشارلبير وتورال مصطفابيف

تم وضع إطار قانوني دولي شامل لحماية الممتلكات الثقافية الملموسة خلال حالات النزاع المسلح. وحان الوقت لتحويل التركيز من النقاش بخصوص مراجعة القانون إلى تطبيقه.

ملخص: بالنظر إلى تحوّل الممتلكات الثقافية الملموسة إلى هدف متعمَّد، وعرضة لضرر جانبي في النزاعات المسلحة التي اندلعت مؤخرًا، تكثّفت الدراسات الأكاديمية بخصوص قواعد القانون الدولي الإنساني الناظمة لحماية هذه الملكية. وانطلاقًا من هذا السياق، يُحاجج هذا الفصل بأن هناك بالفعل إطارًا شاملًا تحت مظلة القانون الدولي، سواء على مستوى المعاهدات أو القانون العرفي، والناظمة لحماية الممتلكات الثقافية. لا يكتفي القانون السائد بتنظيم الأعمال القتالية فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية والإجراءات في وقت السلم التي يتوجب على الدول اتخاذها لحماية هذه الملكية بصورة مناسبة، إلا أنه يُحدد آليات تشريعية

ومؤسساتية لدعم تطبيق القانون. ونتيجة لذلك، فإن تفعيل جانب الحماية للقانون وتعزيز الامتثال له يتطلّب بالضرورة التركيز على طرق لدعم هذه الآليات. وبكلمات أخرى، يمكن القول لا يمكن تفعيل الإطار القانوني الدولي الذي يحمي الممتلكات الثقافية خلال النزاعات المسلحة ما لم يتم تعزيز تدابير تطبيق هذه الآليات.

23. القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون التراث الثقافي — مارك-أندريه رينولد وأليساندرو تشيتي

الإنسان ليس الضحية الوحيدة للنزاعات المسلحة، حيث تُستهدف أيضًا الأصول الثقافية المنقولة وغير المنقولة. يحصل ذلك على وجه الخصوص عندما تسعى الأطراف المتحاربة لتدمير هوية أعدائها، وبالتالي تقويض إمكانية نجاتها (ثقافيًا). يستقصي هذا الفصل هذه المسألة من خلال سبر العلاقة الكامنة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للتراث الثقافي.

ملخص: البُعد الملموس للأصول الثقافية المنقولة وغير المنقولة يقترن بالبُعد الإنساني غير الملموس، والمُستمد من القيم الرمزية والروحية والتاريخية المتجسدة في هذه الأصول. تُمنح مثل هذه القيم للأصول من قِبل صانعيها وأولئك الذين تشكّل جزءًا من هويتهم. يُشكّل هذا تفسيرًا لكون الجرائم الوحشية المرتكبة خلال النزاعات المسلحة غالبًا ما يرافقها تدمير أو نهب التراث الثقافي الملموس للعدو: تسعى الأطراف المتحاربة لاستهداف التراث الثقافي من أجل القضاء على هوية أعدائها، بل وحتى القضاء على وجودهم بحدّ ذاته. يستعرض الفصل هذه الصلة من خلال دراسة السبل التي يساهم من خلالها القانون الدولي لحقوق الإنسان في تطوير قانون التراث الثقافي، وكذلك من خلال مناقشة كيف يتم بشكل متزايد إدماج التراث الثقافي ضمن معاهدات حقوق الإنسان.

24. التقاليد والمبادئ العامة والتدمير المتعمَّد للممتلكات الثقافية — فرانشيسكو فرانسيوني

بينما ظهرت قواعد عرفية تتعلق بحظر التدمير والنهب المتعمَّد للتراث الثقافي، لكنها تُطبَّق حصرًا في حالات النزاعات المسلحة والإرهاب. إلا أن عددًا من المبادئ العامة للقانون يمكن أن توفّر حماية مباشرة وغير مباشرة في وجه التدمير المتعمَّد خلال فترة السِّلْم.

ملخص: يتناول هذا الفصل ممارسات الدول والكيانات الدولية والهيئات القضائية الدولية والمحاكم المحلية للتحقق من وجود التزامات قانونية معينة في مجال حماية التراث الثقافي، والملزِمة للدولة بوصفها قانونًا دوليًا عرفيًا ومبادئ عامة للقانون. وتفيد الخلاصة بظهور بعض القواعد العرفية فيما يتعلق بحظر التدمير والنهب المتعمَّد للممتلكات الثقافية، إلا أنها تُطبَّق حصرًا في حالات النزاعات المسلحة، الدولية وغير الدولية، والإرهاب. ولا يوجد دليل دامغ حاليًا على أن هذه القواعد العرفية تطبّق على الأنشطة خلال فترة السِّلْم. ولا يعني هذا أن القانون الدولي لا يكترث بتدمير التراث الثقافي خلال فترة السِّلْم، حيث إن عددًا من القواعد العامة للقانون، في إطار المادة (38.1.ج) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، يمكن أن يوفر حماية مباشرة وغير مباشرة في وجه التدمير المتعمَّد للتراث الثقافي والجرائم الوحشية ذات الصلة.

25. الملاحقة القضائية في حالات تدمير التراث — جوزيف باودرلي

يقدّم هذا الفصل استعراضًا لتاريخ جهود القانون الجنائي الدولي للملاحقة القضائية في حالات تدمير التراث؛ ويستشرف التطور المستقبلي المحتمل لمبدأ المحاسبة في مثل هذه الهجمات.

ملخص: على مدى القرن الماضي، اضطلعت آليات العدالة الجنائية الدولية بدور محوري في صون المسؤولية الفردية الجنائية للتدمير المتعمَّد للتراث الثقافي، سواء كان ذلك في إطار النزاعات المسلحة أم خارجها. يستعرض هذا الفصل السبل التي تطوّر فيها القانون الجنائي الدولي لتحقيق المحاسبة للتدمير المتعمَّد للتراث الثقافي. ويبدأ هذا الفصل باستعراض للمسؤولية الجنائية الفردية لتدمير التراث الثقافي في فترة ما قبل التاريخ باعتبارها جريمة دولية، ويسلّط الضوء على الجهود التي غالبًا ما يتم إغفالها والتي تم اتخاذها عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لمحطات نوعية ومحورية على مستوى الاجتهاد القضائي جرت في محاكمات نورمبرغ ولاحقًا في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأخيرًا، يتطرّق هذا الفصل للتطورات المعاصرة قبل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والمسار المستقبلي للمحاسبة عن تدمير التراث الثقافي.

26. محاربة الهجمات الإرهابية ضد التراث العالمي وحوكمة التراث الثقافي العالمي — سابين فون شورليمر

قد تُشكل حوكمة التراث الثقافي العالمي دعمًا للجهود الدولية لمحاربة الهجمات الإرهابية ضد التراث الثقافي، وبذلك يتم رفع مستوى حماية التراث الثقافي وتطوير إطاره القانوني.

ملخص: على مدى العقدين الماضيين، استهدفت هجمات إرهابية بشكل متزايد التراث الثقافي. وانطلاقًا من التدمير المتعمّد والوحشي للصروح والمواقع الأثرية والموجة الجديدة من الهجمات الإرهابية، يستعرض هذا الفصل حوكمة التراث الثقافي العالمي باعتبارها وسيلة لمواجهة مثل هذه الهجمات. ومع ترسّخ القناعة بأن من شأن حوكمة عالمية أفضل لعب دور جوهري في

ضمان السلام والأمن، فإن مشاركة المجتمعات المحلية والسكان وأصحاب الشأن قد يكون بمثابة عامل حيوي لجهة تعزيز الدفاع العالمي عن التراث الثقافي. يُظهر هذا الفصل أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تشهد في واقع الأمر تحوّلًا من مقاربة متمركزة حول الدول باتجاه مقاربة "متمركزة حول السكان".

الجزء 5. التراث الثقافي ووجهات النظر العسكرية

مقدمة — جيمس كونو وتوماس ج. ويس

27. حماية التراث الثقافي في أرض المعركة: الحالة الصعبة للدين — رون ي. هاسنر

يُرجح على وجه الخصوص أن يقوم المقاتلون بحماية مواقع التراث الديني التي تتمتع بأهمية لدى شريحة واسعة من المؤمنين على الساحة الدولية وفي الحروب التي تنطوي على عامِل "القلوب والعقول". ويُرجح أن يستغل الخصوم هذا الرادع.

ملخص: المواقع المقدسة هي بمثابة حالة صعبة للبحث في المسألة الأوسع المتعلقة بحماية المقتنيات الثقافية. يستعرض هذا الفصل القرارات الأمريكية المتعلقة بحماية التراث المسيحي في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. فحتى في حالة النزاعات الحاسمة والوحشية، بذل القائمون على الخطط العسكرية جهودًا كبيرًا في سبيل تحديد وحماية وترميم الصروح ذات القيمة الثقافية. كما يتم تحليل الجهود الأوسع المتعلقة بحماية الصروح الثقافي والمعالِم الدينية في أوروبا، بالإضافة إلى القرار الصعب الذي اتخذته قوات الحلفاء لقصف دير "مونتي كاسينو" في إيطاليا. وفي ختام الفصل، أُشيرُ إلى ترجيح قيام المقاتلين بحماية مواقع التراث الديني عندما تتمتع تلك بأهمية لدى شريحة واسعة من المؤمنين على الساحة الدولية، وعلى وجه الخصوص في الحروب التي تنطوي على عامِل "القلوب والعقول". وعلى العكس من ذلك، على الأغلب ستتعرض المواقع المقدسة للضرر في حال استغل الخصوم عامل الردع ذلك واستعملوا المواقع المقدسة كمراكز للعمليات.

28. من طوكيو إلى بغداد إلى طهران: القيادة والقانون وحماية التراث الثقافي — سكوت د. ساغان

كيف يعمل قانون النزاعات المسلحة على حماية التراث الثقافي؟ يُظهر تاريخ الخطط والعمليات العسكرية الأمريكية في أعوام 1945 و1991 و2003 و2020 كيفية تفاعل العوامل الاستراتيجية والعرقية والقانونية بشكل معقد. يخلق القانون التزامات وتبعات تفرض قيودًا على صانعي القرار بأشكال غير متوقعة.

ملخص: كيف يعمل قانون النزاعات المسلحة على حماية التراث الثقافي؟ تاريخ قرار الرئيس هاري ترومان بتجنيب مدينة كيوتو دمارًا نوويًا في عام 1945، وقرارات الاستهداف الأمريكية خلال حرب الخليج عام 1991، ونهب المتحف العراقي في بغداد عام 2003، وتهديدات الرئيس دونالد ترامب عام 2020 باستهداف مواقع ثقافية إيرانية كلها تظهر مدى التفاعل المعقَّد بين المنطق الاستراتيجي والمنطق الأخلاقي أو القانوني. يتوجب دومًا اتباع المبادئ القانونية الدولية ذات الصلة بالتكافؤ والإجراءات الاحترازية بحيث يقوم الجنود بالمخاطرة ويُجرون موازنة سليمة بين الضرر الناتج عن تدمير التراث الثقافي وأهمية تدمير هدفاً مشروعاً. لكن لسوء الحظ فإن عملية الموازنة المعقَّدة تصبح أكثر صعوبة عندما تختبئ القوات العسكرية للخصم قرب أو داخل مواقع التراث الثقافي. ولحسن الحظ، يُظهر التاريخ كيف أن القيود القانونية تعمل خارج الإطار المحدد لها وتؤثر على القرارات العملياتية حتى عندما لا يلقي الزعماء السياسيون المنفردون بالًا على وجه الخصوص للتقيّد بالقانون الدولي.

29. ممارسة فن الحرب وحماية التراث الثقافي في الوقت نفسه: وجهة نظر عسكرية — روث مارجوليس وديكستر دوغان

يستعرض هذا الفصل التحديات المعاصرة لحماية مواقع التراث الثقافي خلال العمليات العسكرية، ويُقيّم الممارسات والقدرات الحالية للجيش الأمريكي ذات الصلة. ويُختتم الفصل بمناقشة وسائل مختلفة يمكن من خلالها توظيف الجيش لضمان أولوية حماية التراث الثقافي.

ملخص: أدت تحديات جسيمة في القرن الحادي والعشرين إلى تعقيد حماية التراث الثقافي خلال العمليات العسكرية. ويوفر الاستخدام المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي إضاءات ودعاية فورية لتدمير التراث الثقافي، بينما رفع استخدام الذخائر الدقيقة من التوقعات بأن مواقع التراث الثقافي سيتم تجنّبها خلال النزاع. غالبًا ما تؤدي هذه التوقعات إلى استياء وإحباط متزايدين عندما لا تحظى المواقع بالحماية أو تتحول إلى ضرر جانبي. يستعرض هذا الفصل التحديات الحديثة لحماية التراث الثقافي خلال العمليات العسكرية، ويُقيّم الممارسات الحالية التي يتّبعها الجيش الأمريكي عبر استقصاء النهج والأدوار والإمكانيات التي تم تطويرها مؤخرًا لحفظ التراث الثقافي خلال العمليات العسكرية. ويُختتم الفصل بمناقشة السبل المختلفة التي يمكن للجيش توظيفها

لضمان النظر إلى قواته باعتبارها تحمي – أو على الأقل لا تُلحِق ضررًا – بالتراث الثقافي المحلي. ويشتمل ذلك على المزيد من التدريب والتعليم والشراكات مع الخبراء في هذا الشأن، وتوسيع العمليات المعلوماتية.

30. عمليات حفظ السلام وحماية التراث الثقافي — ريتشارد غوان

يقوم حفظة السلام الدوليين بحماية التراث الثقافي في نزاعات من البلقان وصولًا إلى غرب أفريقيا. وبينما يمكن لعمليات حفظ السلام أن توفر بعض الحماية المادية لمواقع التراث، إلا أنها يجب أن تركّز على حل النزاع سياسيًا وإشراك المجتمعات المحلية في تكوين إجماع على الحاجة للحفاظ على التراث الثقافي بين أوساط الخصوم السابقين.

ملخص: لحفظة السلام الدوليين باعٌ طويل في التعامل مع التهديدات التي تواجه التراث الثقافي. وقد مرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2017 قرارًا يؤيد دور عمليات حفظ السلام في حماية مواقع التراث. لكن لا تزال تسود شكوك حول ما إذا كان هذا يمثّل أولوية فعلية لحفظة السلام، ويتوجب على المنادين بحماية التراث إظهار أن هذا يروّج لأولويات أخرى، ولا سيما حماية المدنيين من العنف، وتمكين التسويات السياسية عقب النزاعات، وتسهيل المصالحة على مستوى المجتمعات المحلية. وبينما يضطلع حفظة السلام العسكريين بدور في حماية مواقع التراث، إلا أن معظم عمليات حفظ السلام ليست قوية بما فيه الكفاية للقيام بهذه المهمة في أرجاء مناطق عملياتها طوال الوقت. بدلًا من ذلك، يجب أن تركز عمليات حفظ السلام على الجانبين السياسي والمدني من حماية التراث، مع التأكيد على القضايا المتعلقة بالتراث خلال عمليات الوساطة ومبادرات التواصل المجتمعي المحلي. ويتوجب على مجلس الأمن تجديد دعمه لهذا العمل بعد أن أخفق على مدى خمس سنوات في المتابعة بشكل معمق فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذه عام 2017.

31. حماية الممتلكات الثقافية في النزاعات المسلحة: ضرورة الحوار والتدابير التي تدمج القطاعات التراثية والعسكرية والإنسانية — بيتر ج. ستون

يتوجب علينا دومًا أثناء الحروب منح الأولوية لحماية المدنيين. يتمثّل أحد الجوانب المتداخلة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه المسألة في حماية الممتلكات الثقافية للمدنيين التي تمنح صلات ملموسة وغير ملموسة بالماضي، وتساعد في تكوين هويتهم ورفاههم، والوصول إلى مجتمعات صحية وآمنة ومستدامة ويسودها السلام.

ملخص: الدرع الأزرق" (Blue Shield)، وهي هيئة استشارية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فيما يتعلق بحماية الممتلكات الثقافية (cultural property protection, CPP) في حالة النزاعات المسلحة، والتي تركّز على الحاجة لوجود شراكة بين التراث والمستويين الإنساني والرسمي. ثانيًا، يسرد الفصل التاريخ الطويل، بشكل غير متوقع ربما، لحماية الممتلكات الثقافية كمفهوم ذو تطبيقات عملية بالنسبة لأولئك المنخرطين في نزاع مسلح. ثالثًا، يناقش الفصل السبب وراء وجوب الاهتمام على المستويين الإنساني والرسمي بحماية الممتلكات الثقافية، وما يتوجب القيام به على مستوى التراث ليكتسب زخمًا مع هذين العامِلَين المرافِقَين غير المتوقعين للوهلة الأولى. رابعًا، يُحدد الفصل بعض المخاطر الرئيسية التي تهدد الممتلكات الثقافية في حالة النزاعات المسلحة. وأخيرًا، يُقدِّم رؤية حول الدور المستقبلي الذي ستضطلع به حماية الممتلكات الثقافية خلال النزاعات المسلحة.

32. عندما يحلّ السلام: المخاطر والوعود التي تنطوي عليها مرحلة "ما بعد الحرب" — هيو إيكن

تحوّلت حماية الصروح الثقافية خلال الأزمات المسلحة إلى أولوية دولية ملحة على مدى السنوات الأخيرة. إلا أن النجاة على المدى الطويل لمواقع التراث المهددة قد تعتمد بشكل كبير على مجريات الأحداث عقب توقف القتال.

ملخص: على مدى ربع القرن الأخير، تركز معظم النقاش السائد بخصوص النزاعات البشرية وتدمير التراث على مشكلتي الحرب والإرهاب المزدوجتين. مدفوعة بالسخط العالمي إزاء الاستهداف المتعمَّد للمواقع والصروح، وضعت الدول الغربية والمنظمات الدولية أدوات مهمة جديدة للتعامل مع هجمات المقاتلين والجماعات المسلحة. لكن في حال تمثّل الهدف في الحفاظ عليها، فإن التاريخ يشير إلى محدودية نجاح مثل هذه المقاربة. فلربما من المستحيل القيام باستجابة فعالة في ظروف "الحرب المشتعلة" قبل أن يكون الضرر قد وقع بالفعل. في هذه الأثناء، غالبًا ما يحصل الدمار خلال أوقات "السلم"، أي أثناء سيطرة الحكومات ذات السيادة، بينما تكون الأطراف الدولية مترددة في التدخل. وفي الواقع، فإن النجاة على المدى الطويل لمواقع التراث تعتمد بشكل دائم تقريبًا على ما تقوم به الحكومات والمجتمعات المحلية. وبناءً على هذه الرؤى، يتناول هذا الفصل المنطقة الرمادية المتمثلة بالبيئة السائدة عقب النزاعات، عندما تكون القوى والمنظمات وصناديق التمويل الدولية حاضرة عادة إلى جانب نظام حكم جديد، وبحيث يمكن اتخاذ تدابير مباشرة *قبل* حدوث الهجمات. وفي حالات حديثة من كوسوفو وسوريا وصولًا إلى قبرص وأذربيجان، تنبثق هذه المرحلة كفترة تهديدات متصاعدة وكذلك كفرصة متاحة يمكن للانخراط الدولي خلالها أن يحوّل الحماية على المدى القصير إلى حفاظ على المدى الطويل.

خلاصة: نحو أبحاث وسياسات وبرامج عمل — جيمس كونو وتوماس ج. ويس

قراءات مقترَحة

معاهدات ووثائق أساسية

Contributors

الفهرس